تلخيص كتاب مفهوم الدولة

"تمهيد – الفصل السابع "

تمهيد

يعيش المرء طوال حياته ، وحتى مماته دون أن يتسائل مرة واحدة عن مضمون الدولة ، ذلك ما يقع بالفعل لأغلبية الناس ، وذلك أيضا ما يتمناه أصحاب السلطة ، لكن لا يحتمل أن يحيىء المرء دون أن تطرق سمعه كلمة دولة ، ما اكثر الاسئلة التى يطرحها الأطفال والتى تستتبع جوابا واحدا :هذا امر الدولة ! ؟ لماذا نذهب إلى المدرسة ونحن أطفال ؟ لماذا نؤدى الضرائب ونحن رجال ؟...إلخ

إن القانون العام عندما يعرف الدولة لا يزيد على تسجيل هذا الواقع الاجتماعى هذا المعطى الإنسانى الأول ، تواجهنا الدولة اول ما تواجهنا كأدلوجة اى كفكرة مسبقة كمعطى بديهى ، يطلب منا أن نقبله بلا نقاش كما نقبل خلقتنا وحاجتنا إلى الأكل والنوم ، ومن ضمن ما نقبل دون نقاش ، وجود دولة وضرورة الانقياد لأوامرها التى يشخصها دائما فرد قريب منا :الشيخ ، المعلم ، الأب ، ولا يجدى فى شىء أن نتصور حالة سابقة لظهور الدولة ، حتى لو وثقنا بوجود تلك الحالة ، فإنها لن تنفعنا فى فهم الدولة القائمة حاليا ، الأجدر بنا أن ننطلق من الدولة كواقع مزمن للإنسان الذى نعرفه الآن ، لأننا نريد أن نعرف الدولة التى يواجهها ذلك الانسان لا غيره .

فهل يعنى التساؤل حول الدولة حتما نهاية الأدولجة وبداية النظرية ؟ليس بالضرورة قد يبدأ التساؤل كوسيلة لترسيخ الأدلوجة ، ما هى الاسئلة التى يطرحها المرء عندما يتعرض لقضية الدولة ، أكان بهدف التبرير أو بهدف الكشف والتعرية ، بهدف الأدلوجة أو بهدف النظرية ؟إنها أسئلة تنبع من تجربة الحاضر ، وفى نفس الوقت تعبر عن تجارب الماضى ، إن الدولة قائمة وكذلك تجربة الدولة ، فالتساؤل جوها يتجدد باستمرار دون ان ينتهى الى جواب ثابت .

إن الدولة سابقة على فكرة الدولة ، وأى تساؤل عنها يعنى بالضرورة تساؤلا عن الأصل والهدف ، إن الدولة دائما مجسدة فى شخص او فى أشخاص ، فهى عرضة لآفات الحياة البشرية ، وأى تساؤل عنها تساؤل عن مستقبلها وتطورها ، إن الدولة دائما مزامنة للفرد وللمجتمع ، هذه مفاهم متداخلة بالتعريف أى تساؤل عن الدولة تساؤل عن وظائفها ووسائلها ، هذه أسئلة تتكيف مع الظروف المكانية والزمنية ، قد يبدأ بحاث بالتساؤل عن الهدف ثم ينتهى باستخراج الوسائل وآالية التطور من الهدف الذى اهتدى إلى تصوره ، وقد ينطلق باحث آخر من وظائف الدولة التى يحيى تحت ظلها ثم يستنتج من الوظائف الأصل والتطور ، وقد يهتم باحث ثالث بتطور الدولة فيتصور شكل بدايتها ومستقبلها ، حينئذ يستخلص من تلك الاشكال بالمصاحبة الهدف والوظيفة .

إذن كل تفكير حول الدولة يدور على محاور ثلاثة الهدف ، التطور ، الوظيفة ـ تختلف المحاور الثلاثة المذكورة فيما بينها بالمفردات والمفاهيم والمناهج ، من يتسائل عن هدف الدولة يسبح فى المطلقات ويصرف نظره عن الظروف الزمنية والمكانية ، ومن يتساءل عن التطور يصف أطوار الدولة أى أشكالها المتتابعة ، فينطق بمنطق المؤرخين ، ومن يتساءل عن وظيفة الدولة يحاول أن يحلل آليتها بالنظر إلى محيطها الإجتماعى فيتكلم كلام الاجتماعيات واانسياء ، إذا ألحقنا بهذه المحاور القانون الذى قلنا فى البداية أن يسجل التجربة الفردية الاولية ، أمكن لنا ان نقول ان الدولة تُدرس حسب أربعة مناهج :القانون ، الفلسفة ، التاريخ ، الاجتماعيات .

لكل منهج طريقة متميزة فى التعامل مع المواد المتوفرة للباحثين قد نجد فى مؤلف ما مواد قانونية وتاريخية واجتماعية وفلسفية المهم كيفية استغلال تلك المواد إن الفيلسوف لا يتعامل مع معطيات التاريخ مثل العالم الاجتماعى او المؤرخ ، والمؤرخ لا يستغل استخلاصات الفلاسفة والاجتماعيين كما يفعل غيره ، إن الباحث فى هدذ الدولة رغم سرده للأحداث لا يكتفى بالنظرة التطورية وإلا خرج عن حيز الفلسفة لابد له أن يتجاوز انماط الدولة المتلاحقة ليصل إلى مفهوم الدولة فى حد ذاتها ، وليطرح على النطاق العام المجرد السؤال التالى :ما هو هدف الدولة ؟ والعالم الاجتماعى لا يستطيع أن يقبل قول الفيلسوف عن وظائف الدولة لأن الفيلسوف يستخلصها من الهدف المحدد قبليا لكى يبقى عالم الاجتماع وفيا لمنهجه عليه ان ينطلق من الوظائف الموجودة بالفعل فى المجتمع الذى يعيش فيه أن يكشف عنها بتحليل الواقع لا بالاستنتاج النظرى وبدون أن يقبل مسبقا الهدف الذى تدعيه ادلولة القائمة او يقرره الفيلسوف ، لا يمكن للفيلسوف ان يكون تطوريا ، ولا للعالم الاجتماعى ان يكون استنباطيا ، ولا للمؤرخ أن يكون افتراضيا لكل سؤال منهج ، ولكل منهج سؤال.

الفصل السابع : المفارقة الحالية

الوسية الموضوعية للحكم على مجتمع معين بالمقارنة مع المجتمع الغربى ، المجتمع الغربى هو الذى استوعب القوانين العقلية البسيطة ، التى بنى عليها علماء الحساب والهندسة ، فى التنظيمات ( الجيش ، الوظيف ، الاقتصاد ، التعليم .... ) ثم السلوك ، لأن الفرد الذى يلقن القواعد ذاتها فى المدرسة ، فى المعمل، فى المتجر ، فى الجيش فى الوظيف ، يتعود عليها إلى حد الاجتياف فينظم حياته العائلية حسب مقتضياتها ، تتعود عينه واذنه على قواعد التناسب الهندسى فيتكون لديه ذوق خاص نلاحظ تأثيره فى المعمار ، فى الهندسة ، فى الموسيقى والرسم ، إذا اصطلحنا على ان المجتمع الذى يتحلى بهذه الصفات هو المجتمع الحديث توفرت لدينا معايير موضوعية نقدر بها حداثة اى مجمتع كان ، من هنا أهمية دراسة البيروقراطية –الحكومية والمؤسسوية فى البحوث الاجتماعية والسياسة حول المجتمعات غير الاوروبية ، إن ظهور البيروقراطية فى مجتمع ما له دلالة لأنه يرمز إلى تحقيق :

* موضوعية الدولة التى تفصل عن ذات السلطان.
* موضوعية القانون الذى يفصل عن ذات القاضى او الولى.
* موضوعية المسطرة القضائية التى تفصل عن ذات المتقاضى.
* إمكانية التنبؤ بسلوك السلطان والولى والقاضى وكل من له نفوذ.

هذه هى شروط العقلنة فى إطار ظروف معينة ، يعرف المرء مسبقا النتيجة ، فيمكن ان يكيف الوسائل مع الاهداف المحددة.

يبدو من الصعب رفض كل علاقة بين الدولة الحديثة وبين عملية العقلنة ونشأة البيروقراطية كأداة تحقيق تلك العقلنة وما القول بالنسبة للوطن العربى؟

بدأ الاهتمام بهذه النقطة فى السنوات الأخيرة ، فأنجزت دراسة تمهيدية حول البيروقراطية فى مصر ولبنان ، كان الهدف منها تقييم مدى حداثة المجتمعيين بالنظر إلى مدى تطابق طبقة الموظفين مع الفهوم الفيبرى ، وكانت النتيجة فى كلا الحالتين ان البيروقراطية القائمة لا تجسد العقلانية بقدر ما تحافظ على العلاقات الموروثة ، مازال الناس ينظرون إلى الوظيف العمومى كهبة لا كخدمة، مازال العامل فى تحديد حجم الوظيفة هو الحاجة الاجتماعية التى تنمو مع الضغط السكانى ، فى مصر او مع ضرورة المحافظة على التوازن الطائفى فى لبنان بدون التفات الى المردود المنتظر من التوظيف ، لذا لم تحقق موضوعية القانون والدولة والمسطرة ، هل يمكن الحكم على البيروقراطية العربية بدراسة بلدين تدل القرائن على انهما يمثلان الاستثناء لا القاعدة ؟ الاتجاه سليم لانه بداية تأسيس علم السياسة فى الوطن العربى ، لكن لا بد من تنويع الاسئلة ووجهات النظر ومن الضرورى دراسة حجم تنظيم سلوك قيم بيروقراطية كل بلد عربى .

لا يتأتى تأسيس السياسات العربية بدون دراسة موضوعية للمؤسسات فى الاطار المحدد أعلاه إن البحوث المقترحة تمكننا وحدها بالتوصل الى نمذجة موضووعية للانظمة العربية عندما نميز فى الساحة العربية بين انظمة رجعية وثورية ، جمهورية وملكية معتدلة ومتطرفة ليبرالية واشتراكية منحازة وغير منحازة إننا نعتمد على مؤشرات ظاهرية : الدساتير الاداليج السياسية ، البيانات الرسمية ، التصريحات الاذاعية ، الانتماءات الاجتماعية والمهنية وهذه ظواهر قد تستر اكثر ما تكشف البنى الكامنة فى المجمتعات العربية ، وبما اننا لا ندرك بما يميز فى العمق بين مختلف الانظمة العربية فإننا بالتالى لا ندرك ما يجمع بينها ، إذا تكاثرت وتنوعت وتعمقت البحوث المقترحة فإنها ستتيح لنا الفرصة للقيام بنمذجة الدولة القائمة على اسس موضوعية .

هذه ملاحظات سريعة حول اجتماعيات الدول العربية ، حول المفهوم المؤسس لعلم السياسة –العقلانية – وطرق حلوله فى المجمتع ، لنرجع الآن إلى علاقة هذا المفهوم بالمفهومين الآخريين الحرية والدولة .

إذا كانت الدولة الحديثة لا تنشأ وتتقوى إلا بإقامة بيروقراطية عصرية تجسد العقلانية الجتماعية ، كذلك لا ينضج الفكر السياسى فى اى مجتمع كان إلا بعد ان يتمثل بجد الفاهيم الثلاثة الحرية ، الدولة ، العقلانية فى آن واحد .

السؤال المطروح فى صيغ مختلفة كيف الحرية بالدولة والدولة بالحرية ؟ كيف الحرية بالعقلانية فى الدولة ؟ كيف الدولة للحرية بالعقلانية المطلوب هنا هو التأمل بجد وأناة فى هذه المتلازمات لا الإتيان بحلول ناجزة ، إذ الاستعجال طوبوية تفتح الباب الى الفوضوية ، والفوضوية خلاقة أدبيا ، عقيمة سياسيا واجتماعيا .

فى الدولة القمعية يصبح جهاز السلطة وسيلة قمع تستمعلها جماعة معينة لتحقيق أهداف خاصة بها فتتحول البيرواقراطية الحكومية الى مجموعة امناء على مصالحها والخزينة العمومية إلى بيت مال خاص تحت تصرفها ، إن البيرواقراطية وسيلة فقط تستعمل فى صالح الحرية وقد تستعمل لفائدة القمع العنيف حسب الظروف العامة حسب حجم ونظام وأخلاقية البيروقراطية ذاتها ، إن الدول العربية الحالية متأرجحة بين نمطين :السلطانية المملوكية والتنظيمية العقلية ، بل تبدى فى الواقع ملامح النمطين معا ، يكمن سبب الـتأرجح فى الفجوة بين السياسة والمجتمع المدنى بين السلطة والنفوذ المادى والادبى بين الدولة والفرد .